يتوقُ جميعُ اللبنانيّينَ إلى أن يعيشوا حياةً كريمةً ومستقرّةً ومزدهرةً في ظلِّ دولةٍ تضمنُ سيادةَ القانونِ والمساواةَ الكاملةَ في الحقوقِ والواجبات؛ جميعُهُم يتطلّعون إلى دولةٍ توفّرُ لهم كلَّ الشروطِ التي تجعلُهُم ينظرونَ إلى المستقبلِ بتفاؤلٍ وحماسَة، ولا سيّما الشبيبةَ التي هي مستقبلُ البلاد. ولكنَّ العوائقَ كثيرةٌ بين ما يطمحُ إليهِ اللبنانيّون وما يعيشونه فعليًّا. ولعلَّ الحالةَ الطائفيّةَ تمثّلُ أحدَ العوائقِ الأساسيَّةِ في وجهِ قيامِ الدولةِ المنشودةِ التي لا يمكنُ أن تتحقَّقَ من دونِ قيامِ مواطنٍ متشبّعٍ من المبادئ الديموقراطيَّة، تلك المبادئِ التي تجعلُهُ يعيَ حقوقَه المدنيَّةِ والسياسيَّة، وواجباتِهِ تجاهَ المجتمع، ومشاركتَه بفعّاليَّةٍ في الحياةِ السياسيَّةِ والاجتماعيَّة، مستندًا إلى مبادئِ المساواةِ والحريَّةِ والمشاركةِ والمسؤوليَّةِ الشخصيَّة – جملةُ مبادئ إنْ هي إلاّ ثمرةُ تحرّرِهِ من الانتماءِ الجمعويّ، وقدرتِهِ على التفكيرِ بنفسِه في ما هو مصلحتُهُ ومصلحةُ بلاده وخيرُها.

قد يبدو هذا التوقُ وهمًا في نظرِ الكثيرِ من اللبنانيّينَ وغيرِ اللبنانيّين الذين يتابعون شؤونَ لبنان. إذ تبدو الطائفيَّةُ متأصّلةً في العاداتِ والتقاليدِ والممارساتِ السياسيَّةِ والعلاقاتِ الاجتماعيَّة. وما يزيدُ هذا المشهدَ مأسويَّةً غيابُ المشاريعَ التربويّةَ الجديَّةَ التي تفتحُ طرقَ العبورِ من الحالةِ الطائفيَّةِ إلى المواطنيَّةِ الديموقراطيَّة. بل تصبُّ السياساتُ المتَّبعةُ منذُ تأسيسِ دولةِ لبنان في صالحِ تثبيتِ الطائفيَّة. ذلك أنَّ مساعيَ البحثِ عن حلولٍ للأزماتِ السياسيّةِ والوطنيّةِ المتكرّرة تجري حصريًّا ضمنَ التربياتِ الطائفيّةِ كما يُعبّر عنها الميثاقُ الوطنيّ. ولكن هل يجوزُ الاستسلامُ إزاءَ هذا الواقع القاسي؟

لقد فطنَ واضعو دستورِ ما قبلَ الطائفِ وبعدَه سلبيَّةَ الطائفيَّة. لذا، اعتبروها ترتيبًا مؤقّتًا، وأوردوا في مقدّمَةِ الدستورِ المثالَ الذي يجب بلوغَه: "(إنّ) لبنانَ عربيُّ الهويةِ والانتماء، وهو عضوٌ مؤسِّسٌ وعاملٌ في جامعةِ الدولِ العربيَّة وملتزمٌ مواثيقَها، كما هو عضوٌ مؤسّسٌ وعاملٌ في منظمةِ الأممِ المتَّحدة وملتزمٌ مواثيقَها، والإعلانَ العالميَّ لحقوقِ الإنسان. وتجسدُ الدولةُ هذه المبادئَ في جميعِ الحقوقِ والمجالاتِ دون استثناء. (إنَّ) لبنانَ جمهوريةٌ ديمقراطيةٌ برلمانية، تقومُ على احترامِ الحريَّاتِ العامَّة، وفي طليعتِها حريةُ الرأي والمعتقد، وعلى العدالةِ الاجتماعيةِ والمساواةِ في الحقوقِ والواجباتِ بينَ جميعِ المواطنينَ دونَ تمايُزٍ أو تفضيل".

تكمنُ نقطةُ انطلاقِ ثقافةٍ وطنيّةٍ جديدةٍ في الاعترافِ بوجود الفردِ بصرفِ النظر عن انتمائه المفروض عليه بالوراثة. ولا شكَّ في أنَّ مثلَ هذا الاعترافِ يعني تمهيدَ الطريقِ للقاءٍ حقيقيّ بين مواطنين يعيشون بحسبِ ذاتيّتِهم، لا تبعًا للأحكامِ السابقةِ التي يرثونها بعضِهم عن بعض، وتُعمَّمُ عمدًا أو على نحوٍ غير واعٍ، وبوجهٍ خاصٍّ في زمنِ الأزمات، وتؤثّرُ في علاقاتِ المجموعاتِ المتنافسةِ بعضِها ببعض، وتولّدُ ما سماه جورج قُرم "ثقافةَ

الاختلاف" التي تقومُ على التشاؤمِ المطلق والعقدِ النفسيّة، والتي تفترضُ مقاييسُها الأساسيّةُ أنَّ جميعَ الأشخاصِ المنتمين إلى جماعةٍ معيّنةٍ يتحلّون بالصفاتِ نفسها، وهي صفاتٌ أبديّةٌ لا تتغيّر.

ومن المؤكّد أنّ النزعةَ إلى التشخصيّة، أي الاعتراف بالشخصِ بصرفِ النظر عن انتمائه الطائفيّ، حيَّةٌ في لبنان، وتقومُ على الانفتاح الثقافيّ والتربيةِ الحديثةِ والعولمة – مجموعةُ عناصرَ تجعلُ بتزايدٍ أن يميلَ العديدُ من الشبّان والشابات للعودةِ إلى ضميرهم الفرديّ باستقلاليّةٍ عن تأثيرِ الانتماءِ الطائفيّ، لاتّخاذِ خياراتهم المتّصلةِ بحياتهم الشخصيّة. إضافةً إلى ذلك، جرت أبحاثٌ كثيرةٌ في العقودِ الماضيةِ بيَّنت التطوّرَ السريعَ الذي عرفته التشخصيّةُ في لبنان، بتأثيرِ عواملَ اقتصاديةٍ واجتماعيّةٍ مختلفة، ومن أهمِّها الهجرةُ إلى المدن، وبوجهٍ خاصّ بيروت، وتنامي اقتصادُ السوق على حساب اقتصادِ الريف، ودورُ النقاباتِ المتنامي ومنظّماتِ المجتمعِ المدنيّ اللاطائفيّة. وفي الاتّجاه عينه، أُثيرَ الكلامُ في أكثرِ من مناسبةٍ على ضرورةِ إعادةِ العمل لإقرارِ قانون الزواج المدنيّ، وقانونِ الأحوالِ الشخصيّة الاختياريّ، وخلقِ فسحةٍ قانونيّة حياديّةٍ تحمي حقوقَ الأفراد، وتؤسّسُ لثقافةٍ سياسيّةٍ جديدة. وبالرغم من أنّ تطوّرَ الأمورِ العامّة لا يذهب باتّجاه تقوية هذه التوجّهات الإيجابيّة، فإنّها تبقى فاعلةً في أوساطٍ كثيرة، ويمكن بالتالي البناءُ عليها.

وما مبادرة جامعة القدّيس يوسف بإطلاقِ دوراتٍ تنشئة على المواطنيّة الديموقراطيّة، بالتعاون مع كرسيّ ديان، وبوجه خاصّ مع Danmission، إلاّ مساهمةٌ تذهب في اتّجاه تعزيز فرصِ العبورِ إلى المواطنيَّةِ الديموقراطيَّة، من طريقِ إرساء مبادئِها في نفوس التلاميذ، من حيث تبدأ مسيرة بناءِ الوطن.

ولا يسعني إلاّ أن أحيّي وزارةِ التربيَّةِ على تجاوبِها، والأساتذة الذين تابعوا الدورات وأظهروا كلَّ استعدادٍ للالتحاقِ بهذه المغامرةِ التربويَّة. ويهمّني في نهاية كلمتي أن أتوجّه بالشكر الجزيل إلى زملائي وزميلاتي في جامعة القدّيس يوسف مَن يحرصون على تطوير برنامج التدريب ونشره، ولا سيّما الدكتورة مرغريت أسمر بوعون مَن تبذلُ جهودًا كبيرةً إداريَّة وتربويّة وعلائقيّة من أجل السير قدمًا في هذا المشروع. وشكرًا لحسن إصغائكم.